يوميـــات اقتصاديـــة مختـــارة

إعـــداد: كـابـــي الخـــوري

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١

ـ أطلق المغرب مشروعاً طموحاً يتضمن إجراءات تحفيزية جديدة لتشجيع شركات القطاع الخاص على تدريب وتوظيف الشباب، خاصة خريجي الجامعات الذين يجدون صعوبات كبرى في العمل في القطاع الخاص، في وقت عبّر فيه جمال أغماني وزير العمل والتكوين المهني المغربي عن انزعاجه من ارتفاع نسبة بطالة خريجي الجامعات إلى ١٧ بالمئة. ويهدف المشروع إلى توظيف ٢٧٦ ألف خريج جامعي خلال ٤ سنوات (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ١٠/ ٢٠١١).

ـ أقرّت الإمارات العربية المتحدة موازنة الاتحاد للعام ٢٠١٢ التي قدرت فيها النفقات بنحو ١١,٤ مليار دولار مقابل إيرادات قدرت بـ ١١,٣ مليار دولار، أي بعجز لا يتجاوز الـ ١٠٠ مليون دولار. وستوجه نصف اعتمادات الموازنة الاتحادية إلى قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. ولا تتضمن الموازنة المذكورة عائدات النفط الضخمة، وهي تخص فقط الإنفاق على الإدارات الحكومية والخدمات العامة وأجور موظفي الدولة، ولا تشكل الموازنة الاتحادية سوى ١١بالمئة من إجمالي الإنفاق الحكومي في دولة الإمارات (**الجزيرة نت**، ١٢/ ١٠/ ٢٠١١).

ـ أبدت دول مجموعة العشرين، التي أنهت اجتماعاتها في باريس، استعدادها لمساعدة أوروبا على احتواء أزمة الديون من أجل إنعاش النمو في العالم، لكن بشرط أن تعمل على تسوية مشكلاتها. وأعرب عدد من الدول الناشئة، بينها البرازيل والصين، عن مواقف مؤيدة لتعزيز الوسائل المالية المتاحة لصندوق النقد الدولي للسماح له بمساندة أوروبا في حال امتدت الأزمة إلى قوى اقتصادية كبرى مثل إيطاليا وإسبانيا، على أن يقوم الأوروبيون بما يترتب عليهم، إذ إنهم وعدوا بإيجاد حلول لأزمة الديون، والبحث في إعادة هيكلة ديون اليونان، وإعادة رسملة المصارف الأوروبية، وتعزيز قدرات الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي لمساعدة دول منطقة اليورو التي تواجه صعوبات (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٦/ ١٠/ ٢٠١١).

ـ أفاد المنتدى الاقتصادي العالمي أن التطورات الأخيرة التي يشهدها الوطن العربي تتطلب تسليط الضوء على التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، لا سيما الحاجة إلى إيجاد فرص عمل مجزية ومستدامة لنحو ٢,٨ مليون شاب يدخلون سوق العمل سنوياً. وشدد المنتدى الذي ينعقد في منتجع البحر الميت أنه ينبغي أن يكون تعزيز القدرة التنافسية الشاملة جزءاً من أجندة الإصلاح، كما أن هناك حاجة خاصة إلى إجراءات وتدابير لدعم بيئة عمل حيوية وتنافسية في القطاع الخاص. وذكر تقرير التنافسية في الوطن العربي لعام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن قطر جاءت في المرتبة الأولى عربياً حيث احتلت المركز الـ ١٤ عالمياً، تلتها السعودية في المركز الـ١٧، ثم الإمارات في المركز الـ ٢٧، ثم الكويت في المركز الـ ٣٤، والبحرين ٣٧، تونس ٤٠، المغرب ٧٣، الجزائر ٩٤، ثم سورية ٩٨، وتحتل اليمن ذيل القائمة عربياً بالمركز الـ ١٣٨ عالمياً. وأوضح التقرير أن الفساد وغياب الشفافية والحواجز التجارية في المنطقة يؤدي إلى تشويه الأسواق، وإعاقة المنافسة وانخفاض الكفاءة، مشيراً إلى أن المشاركة الضعيفة للمرأة تحدّ من

فرص التنمية الاقتصادية في المنطقة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٣/ ١٠/ ٢٠١١).

ـ توقّع صندوق النقد الدولي أن يتراجع النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير العام المقبل مقارنة بالعام الجاري، حيث سينتقل من ٧,٢ بالمئة إلى ٤ بالمئة. وأشار الصندوق إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي ربما يدفع أسعار الطاقة للهبوط، في حين كان صعود النفط الدافع الرئيسي للنمو الكبير لدول مجلس التعاون للعام الجاري (**الجزيرة نت**، ٢٦/ ١٠/ ٢٠١١).

ـ دعا وزير المالية المصري حازم الببلاوي إلى ضرورة تفعيل سبل مكافحة التهرب الضريبي وتشديد الرقابة على المنافذ الجمركية من أجل زيادة الحصيلة الضريبية، إضافة إلى تعديل بعض مواد قانون الجمارك الحالي، ومنها تحديث نظام المخاطر وتشديد العقوبات وتطوير إجراءات قوائم الشحن (**الأهرام**، القاهرة، ٢٨/ ١٠/ ٢٠١١).

ـ استبعد خبراء مصرفيون، بينهم الخبير المصرفي المصري أحمد سليم، تطبيق الخطوة التي أعلن عنها قبل يومين مجلس الأعمال المصري الأمريكي، بإسقاط ديون مصر الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والبالغة ٣٤,٩ مليار دولار في نهاية جزيران/ يونيو الماضي، موضحاً أن عدة اعتبارات مالية واقتصادية، تحول دون ذلك، منها أن قوانين تلك الدول لا تسمح بإسقاط أصل الدين بل فوائده فقط، وهو الإجراء المتبع حتى في تسوية الديون المتعثرة للأفراد والشركات. كما أن برلمانات تلك الدول التي تعاني أزمات مالية، لن توافق على إسقاط ديون مصر التي لم يتجاوز معدل دينها حتى الآن الـ ١٥ بالمئة من ناتجها المحلي، مما يعني سلامة دين مصر الخارجي وقدرتها على السداد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١١).

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١

ـ بحث المدير العام لمؤسسة المناطق الحرة في سورية عبد الحكيم قداح، مع نظيره العراقي صلاح القيسي في موضوع إقامة منطقتي تجارة حرة سورية عراقية مشتركة في كل من منطقتي اليعربية والبوكمال من الجانب السوري ومنطقتي ربيعة والقائم من الجانب العراقي بهدف تنشيط الحركة الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري الذي وصل خلال العام الماضي إلى ملياري دولار، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ثلاثة مليارات دولار (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٦٩، ٤/ ١١/ ٢٠١١).

ـ أعلنت وزيرة التعاون الدولي والتخطيط في مصر فايزة أبو النجا عن خطة للتنمية الاقتصادية لعام٢٠١١ ـ ٢٠١٢ تقدر استثماراتها بنحو ٢٣٣ مليار جنيه وتهدف إلى تحقيق معدل نمو قدره ٣,٢ بالمئة، مع الحرص على تحقيق المشاركة والعدالة الاجتماعية وتوفير فرص عمل لائقة، وسط تقارير اقتصادية حكومية تفيد أن نسب معدل البطالة خلال العام ٢٠١١ تراوحت بين ٩ و ١١ بالمئة. وقد أكدت الوزيرة المصرية أن مصر لن تقبل أية مساعدات مشروطة أو أي إملاءات أيًّا كان مصدرها، وذلك في أعقاب وضع مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون خاصاً بالمساعدات الخارجية، ووضع فيه بعض الشروط على المساعدات الأمريكية لمصر (**الأهرام**، القاهرة، ٦/ ١١/ ٢٠١١).

ـ رأى الخبير الاقتصادي السعودي تركي الحقيل أن مشكلة البطالة في السعودية تكمن

في ثلاثة عوامل، هي: وفرة الأيدي العاملة الأجنبية الرخيصة، وتدني الأجور، وحاجة السعوديين إلى التدريب، في الوقت الذي يعقد فيه الأمل على برنامج «نطاقات» الذي تبنته وزارة العمل السعودية من أجل الموازنة بين السعوديين والأجانب في القطاع الخاص، علماً أن تطبيق هذا البرنامج وحده سيخرج نحو ٣٠ المئة من الشركات والمؤسسات السعودية من سوق العمل. وبحسب الخبير الاقتصادي فإن وفرة الأيدي العاملة الأجنبية التي تتميز برخصها عند مقارنة أجورها بأجور السعوديين تمثل نحو ٣٣ بالمئة من حجم السكان في السعودية، وهي تشكل معضلة أمام السعوديين مما يعني سوق عمل لا تستطيع المنافسة فيها، فإن هذه الأعداد الضخمة نمت بسبب مرونة النظام الذي يسمح بمزيد من استقدام الأيدي العاملة، ففي عامين فقط تم منح مليوني تأشيرة لاستقدام مزيد من العمال الأجانب، وخصوصاً من شرق آسيا. وطبقا للبيانات الرسمية، التي استند إليها الحقيل، ففي عام ٢٠٠٩ وحده وفر القطاع الخاص نحو ٦٧٤ ألف فرصة عمل جديدة، كما وفر القطاع الحكومي نحو ٤٢ ألف وظيفة جديدة، مع ذلك ارتفع معدل البطالة بين السعوديين في تلك السنة إلى ١٠,٥ بالمئة مقارنةً بـ ٩,٨ بالمئة في عام ٢٠٠٨ (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ١١/ ٢٠١١).

ـ دعا رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه إلى إطلاق مشروع «مارشال عربي»، لإعادة الإعمار ورعاية مشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية وتسريع التحول إلى الاستقرار في بلدان «الربيع العربي». وحذّر من تحول «الربيع العربي» إلى شتاء اقتصادي قارس بعد تراكم مؤشرات مقلقة، حيث تراجعت الاستثمارات الوافدة إلى المنطقة العربية خلال الأشهر المنقضية من عام ٢٠١١، بنحو ٨٣ بالمئة، منحدرة من أكثر من ٢٠ مليار دولار إلى نحو ٤,٨ مليار دولار نتيجة أجواء عدم الاستقرار الإقليمي. كما سجل تراجع حاد في نمو المصارف في المناطق التي شهدت اضطرابات وثورات. وتأتي هذه الدعوة في وقت تتصاعد فيه التحركات الاقتصادية والمصرفية العربية الهادفة إلى مواكبة الوقائع المستجدة في البلدان التي تشهد تحولات، والبحث المبكر عن فرص مواتية للتوظيف والاستثمار في قطاعات حيوية كانت محكومة بواقع سياسي غير ملائم، أو كانت شبه مغلقة أمام القطاع الخاص. ويرتقب أن تشهد العاصمة الليبية، في أول شهر من السنة المقبلة، أول تحرك ميداني اقتصادي عربي، بحيث يمكن للحكومة الليبية الجديدة اعتماده كمنصة للإعلان عن توجهاتها الاستراتيجية الاقتصادية والمالية، وعرض الفرص المتاحة للاستثمار. وذكرت الأنباء أن العديد من المصارف العربية، وبينها مصارف لبنانية، بدأت فعلاً استكشاف إمكانية حيازة رخص قانونية لفتح فروع، أو تأسيس بنوك خاصة في السوق الليبية، وثمة أجواء إيجابية ومشجعة ينتظر أن تتبلور أكثر ضمن الخطوات التي ستقررها الحكومة الليبية الجديدة. كما تعمل هذه المصارف على عقد شراكات مبكرة مع مستثمرين ومتمولين ليبيين (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٥/ ١١/ ٢٠١١).

ـ ترأس العاهل المغربي الملك محمد السادس، وأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الذي بدأ زيارة عمل إلى المغرب، مراسم التوقيع على أربع اتفاقيات للتعاون الثنائي بين البلدين، تشمل مجالات الاستثمار والسياحة، والمعادن. وتتعلق

الاتفاقية الأولى بعقد شراكة لإنشاء هيئة مشتركة قطرية ـ مغربية للاستثمار، والاتفاقية الثانية بمذكرة تفاهم للتعاون السياحي بين حكومتي البلدين، أما الاتفاقية الثالثة، فهي مذكرة تفاهم للتعاون في المجال المعدني بين حكومتي البلدين من خلال المكتب المغربي للهيدروكربورات والمعادن، وشركة قطر للتعدين. أما الاتفاقية الرابعة، فتتعلق ببروتوكول إضافي لاتفاقية تنظيم عمل العمال المغاربة في قطر الموقعة بين حكومتي البلدين منذ سنة ١٩٨٧ (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٥/ ١١/ ٢٠١١).

ـ أعلنت وزارة النفط المصرية أن إجمالي عقود الغاز التي تم تعديلها مع الأردن وفرنسا وأسبانيا وأمريكا قد حققت لمصر ١,١ مليار دولار سنوياً، وذلك نتيجة للجهد الفائق الذي بذله قطاع البترول منذ قيام « ثورة ٢٥ يناير». وأضافت أن المفاوضات مع اسرائيل بشأن تعديل عقد تصدير الغاز المصري إليها مازالت مستمرة لتحقيق دخل إضافي للموازنة العامة للدولة ولتقليص الـ ٥٩ مليار جنيه التي يتم تقديمها دعماً للمنتجات البترولية (**الأهرام**، القاهرة، ٢٧/ ١١/ ٢٠١١).

ـ أدى نجاح المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية في مصر إلى وقف التهافت على الدولار، وتعزيز الثقة في الجنيه المصري، لتشهد أسواق الصرافة زيادة كبيرة في المعروض من الدولار، الأمر الذي عكس اتجاه العملاء نحو التخلي عن ودائعهم بالدولار (**الأهرام**، القاهرة، ٣٠/ ١١/ ٢٠١١).

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

ـ أقرّ مجلس الوزراء العراقي الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢، وأعلن أن البرلمان العراقي يستعد خلال الفترة القليلة المقبلة للبدء في مناقشة الموازنة التي تعد الأضخم في تاريخ الموازنات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة أوائل عشرينيات القرن الماضي. وتبلغ الموازنة طبقاً لما أعلنته المصادر الحكومية العراقية نحو ١٢٠ مليار دولار. ومع أن اللافت فيها زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية بنسبة ٣٥بالمئة إلا أن نسبة العجز فيها تبلغ ٢٠ مليار دولار أمريكي. وتم احتسابها على أساس ٧٣ دولاراً كسعر للبرميل الواحد من النفط الذي يشكل نحو ٩٥ بالمئة منها. وطبقاً لما أعلنته اللجنة المالية في البرلمان العراقي فإن صندوق النقد الدولي اعترض على الموازنة الاتحادية للعراق، وهو الأمر الذي أدى إلى تأخير تقديمها إلى البرلمان لغرض مناقشتها وإقرارها (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ١٢/ ٢٠١١).

ـ فرض الوزراء العرب المعنيين بمتابعة الوضع في سورية عقوبات اقتصادية على سورية تشمل منع سفر المسؤولين السوريين إلى البلدان العربية ووقف التعامل مع مصرف سورية المركزي ومع البنك التجاري السوري ووقف المبادلات التجارية مع الحكومة السورية، بالإضافة إلى وقف أو تخفيض الرحلات الجوية إلى مطار دمشق. وعبّر العراق عن عدم موافقته على هذه العقوبات، ونأى لبنان بنفسه عنها، وسط تقارير تفيد أن ٩٦ بالمئة من الأرصدة العربية تم سحبها قبل الإعلان عن وقف التعامل مع المصرف التجاري السوري (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٧٠، ٢/ ١٢/ ٢٠١١).

ـ رأت منظمة العمل العربية أن تغيير الأنظمة في الدول العربية عزز الحوار الاجتماعي، لكنه زاد معدلات البطالة. وأعربت عن

«شكوك» في قدرة الدول الثماني الغنية على الوفاء بوعودها بتقديم ٣٨ مليار دولار لدول «الربيع العربي»، وذلك بسبب أزمة الديون الأوروبية التي يقول الأوروبيون أنفسهم إنها تهدد بـ «كارثة مالية واقتصادية واسعة النطاق». وكانت الاحتجاجات في عدة بلدان عربية أدت إلى هروب المستثمرين والسياح بسبب العنف وعدم الاستقرار. وفي أيلول/ سبتمبر الماضي اتفقت دول مجموعة الثماني على الإسراع بتقديم معونات اقتصادية وسياسية إلى تونس ومصر وليبيا والمغرب والأردن بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، لكن هذا أمر أصبح مشكوكاً فيه، مما يمكن أن يفاقم من المشاكل الاقتصادية لدول «الربيع العربي» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٦/ ١٢/ ٢٠١١).

ـ تبنى قادة بلدان مجلس التعاون الخليجي مقترح العاهل السعودي الملك عبد الله الداعي إلى الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد بين دول المجلس، وذلك خلال القمة الخليجية الـ ٣٢ التي اختتمت أعمالها في الرياض. وقرر القادة إنشاء صندوق خليجي للتنمية، يبدأ بتقديم الدعم لمشاريع التنمية في الأردن والمغرب، بمبلغ ٢,٥ مليار دولار لكل دولة، وكلفوا وزراء المالية بدول المجلس بدراسة النظام الأساسي والهياكل المطلوبة لإنشاء الصندوق. وقد صادقوا على ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، وقرروا العمل بها اعتباراً من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢١/ ١٢/ ٢٠١١).

ـ أعلن كمال الجنزوري، رئيس مجلس الوزراء المصري، أن مصر لم تتلق أيّاً من المساعدات والاستثمارات التي جرى الإعلان عنها في الأيام التالية لنجاح «ثورة٢٥ يناير»، باستثناء مليار دولار من الدول العربية من أصل بضعة مليارات جرى التعهد بدفعها عقب قيام الثورة. وأضاف أن دول مجموعة الثماني تعهدت في شهر آذار/ مارس الماضي بدفع٣٥ مليار دولار لمساندة ثورات الربيع العربي، غير أنه لم يصل منها شيء (**الأهرام**، القاهرة، ٢٣/ ١٢/ ٢٠١١).

ـ جدد رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البرزاني تمسكه بالعقد النفطي الموقع بين حكومة الإقليم وشركة النفط الأمريكية العملاقة «إكسون موبيل» بوصفه عقداً دستورياً، وذلك على الرغم من تأكيد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن الشركة الأمريكية وعدت بـ «بمراجعة قرارها» بشأن العقد. وتعتبر الحكومة العراقية في بغداد أن كل عقد موقع من دون موافقتها عقداً باطلاً (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٤/ ١٢/ ٢٠١١).

ـ حذّر الرئيس التونسي المنصف المرزوقي من أن استمرار ركود الاقتصاد في تونس يهدد النظام الديمقراطي الناشئ في البلاد. ودعا رجال الأعمال إلى المساهمة في توفير مزيد من فرص العمل. كما دعا المرزوقي إلى وقف الاعتصامات، محذراً من أن السلطة ستضطر إلى استعمال القانون لفض الاعتصامات التي تعرقل إنتاجية المؤسسات. وسيكون تشغيل نحو ٨٠٠ ألف عاطل وتحسين الظروف الاجتماعية من أولويات الحكومة التونسية الجديدة برئاسة حمادي الجبالي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٤/ ١٢/ ٢٠١١).

ـ أكدت **وكالة رويترز** في تقرير لها من القاهرة أن الحكومة المصرية قد تكون في حاجة ماسة للحصول على ١٥ مليار دولار من صندوق النقد الدولي في أسرع وقت ممكن لتجنب الانهيار الاقتصادي. وأشار التقرير

إلى أن الثلاثة مليارات دولار التي عرض صندوق النقد الدولي تقديمها لمصر في حزيران/ يونيو الماضي ورفضتها الحكومة المصرية بعد مفاوضات مع الصندوق لن تكون كافية للسيطرة على قيمة العملة المصرية وعجز الموازنة.ويشير التقرير إلى أن المجلس العسكري يخشى من الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي للحصول على القروض (مثل خفض قيمة الجنيه إلى النصف)، الأمر الذي يلقي مزيداً من الأعباء على كاهل المواطن المصري البسيط المثقل أصلاً بالأعباء (**الأهرام**، القاهرة، ٢٤/ ١٢/ ٢٠١١).

ـ أظهرت بيانات وزارة المالية العمانية، أن السلطنة سجلت فائضاً في الميزانية قدره ٨٣٠,١ مليون ريال (٢,٢ مليار دولار) في الأشهر العشرة الأولى من ٢٠١١، حيث دفعت أسعار النفط المرتفعة إيرادات البلاد فوق التوقعات. ووفقاً لحسابات **وكالة رويترز** يعادل هذا الفائض نحو ٣,٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للسلطنة في عام ٢٠١٠. وتساعد أسعار النفط المرتفعة على زيادة الإنفاق الاجتماعي لدرء الاضطرابات السياسية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١١).

ـ أعلنت وزارة المالية السعودية أن السعودية سجلت فائضاً في ميزانية العام ٢٠١١ بلغت قيمتة ٣٠٦ مليارات ريال (٨١,٦ مليار دولار) (**السفير**، بيروت، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١١).

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢

ـ أعلنت مؤسسة النفط الليبية أن تصدير النفط في البلاد تجاوز المليون برميل مع نهاية عام ٢٠١١، وسط توقعات بعودة حصة ليبيا إلى ما كانت عليه قبل «ثورة ١٧ فبراير» والمقدرة بمليون و٦٠٠ ألف برميل يومياً مع منتصف عام ٢٠١٢. ووفق تقديرات المؤسسة تواجه ليبيا تحديات جديدة في إعداد ميزانيتها الجديدة لعام ٢٠١٢، خاصة مع توقع انخفاض الإيرادات السيادية نتيجة الأحداث التي شهدتها ليبيا على مدى الأشهر الماضية. وأوضحت التقديرات أنه من خلال مشروع الميزانية الجديدة تبين أن كل الشركات العامة والقطاع الخاص لم يحقق الدخل الذي كان متوقعاً له مع انخفاض التعريفة الجمركية، وبالتالي ستعتمد إيرادات الدولة الليبية لهذا العام بشكل كبير على الإيرادات النفطية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ١/ ٢٠١٢).

ـ انتهت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية من إعداد دراسة شاملة لتطوير الصناعة وذلك من خلال ربطها بالبحث العلمي لتطوير منظومة الدعم الفني والتكنولوجي للصناعة المصرية وكذلك الاستفادة من الأبحاث العلمية في تنمية القطاعات الصناعية المختلفة والعمل على ابتكار تكنولوجيات جديدة تلبي احتياجات الصناعة المصرية. وقد شارك في إعداد الدراسة أساتذة وخبراء متخصصون من الجامعات المصرية وممثلون لاتحاد الصناعات والغرف الصناعية وقطاعات البحث العلمي (**الأهرام**، القاهرة، ١٤/ ١/ ٢٠١٢).

ـ أعلن الفريق أحمد علي فاضل رئيس هيئة قناة السويس أن عائدات القناة خلال العام الماضي بلغت ٥ مليارات و٢٢١ مليون دولار بزيادة بلغت ٤٥٦ مليون دولار مقارنةً بالعام ٢٠١٠، الذي حققت فيه قناة السويس عائدات بلغت ٤ مليارات و٧٦٥ مليون دولار. وتعتمد مصر على قناة السويس كمصدر مهم من مصادر الدخل القومي الثابت للبلاد الذي يعتمد أيضاًعلى السياحة.

وحققت حمولات السفن المارة بقناة السويس خلال العام الماضي زيادة بلغت نسبتها ٩,٧ بالمئة مقارنةً بالعام قبل الماضي ٢٠١٠. وترجع شركة قناة السويس ارتفاع الحمولات المارة والعائدات إلى بدء تعافي حركة التجارة العالمية، وعمليات التطوير المستمرة التي تقوم بها القناة للمجرى الملاحي، والحوافز والمزايا التي تمنحها قناة السويس لنوعيات معينة من السفن، إضافة إلى نمو حركة شحن الغاز الطبيعي المارة بقناة السويس من دول الخليج إلى أوروبا وأمريكا. وقررت قناة السويس زيادة رسوم المرور على جميع أنواع السفن خلال العام الحالي ٢٠١٢ على أن يُعمل بتطبيق الزيادة الجديدة بدءاً من أول آذار/ مارس المقبل (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ١/ ٢٠١٢).

ـ انعكست التطورات الأمنية في سورية والعقوبات الاقتصادية التي فرضها الوزراء العرب على سورية، على الواقع الاقتصادي اللبناني الذي يتأثر بشكل مباشر بالأزمة الاقتصادية والتجارية السورية نتيجة توقف عمليات الاستيراد من سورية وتراجع صادراتها إلى الخارج. وتعدّ سورية المنفذ البري الوحيد للبنان باتجاه دول الجوار، مثل تركيا والعراق وإيران ومصر والأردن ودول الخليج. وأدت التوترات الأمنية على الحدود السورية ـ اللبنانية، خصوصاً في منطقة الشمال اللبناني إلى توقف حركة استيراد البضائع اللبنانية من قبل الشركات السورية من جهة، وتجميد حركة نقل المنتوجات اللبنانية الزراعية والصناعية عبر سورية إلى دول الجوار من جهة أخرى (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ١/ ٢٠١٢).

ـ فقدت الليرة السورية نحو ٥١ بالمئة من قيمتها، وبلغت قيمتها التداولية، في السوق الموازية مقابل الدولار الأمريكي ٧١ ليرة سورية ما يفاقم الصعوبات الاقتصادية في البلاد. وبقي سعر صرف الليرة السورية مستقراً مقابل الدولار بسعر ٤٦ ليرة منذ العام ٢٠٠٦ لغاية آذار/ مارس ٢٠١١، ثم تراوح صرفها في تموز/ يوليو الماضي بين ٥٨ و٦٠ ليرة، نتيجة استمرار الأزمة في البلاد وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية على استيراد النفط السوري (**السفير**، بيروت، ١٩/ ١/ ٢٠١٢). كما كشف وزير النفط والثروة المعدنية السوري سفيان علاو أن بلاده تكبدت خسائر نتيجة العقوبات التي فرضها الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة على القطاع النفطي تقدر بأكثر من ملياري دولار أمريكي منذ أيلول/ سبتمبر الماضي. وأوضح علاو أن «الحظر النفطي نجم عنه تخفيض الإنتاج بمقدار ١٥٠ ألف برميل أي ما قيمته ١٥ مليون دولار يومياً منذ تطبيق العقوبات المفروضة على سورية» (**السفير**، بيروت، ٢٠/ ١/ ٢٠١٢).

ـ أعلن رئيس الوزراء التونسي، حمادي الجبالي، أن تونس ستسعى إلى الاعتماد على إمكاناتها الذاتية، وأنها لن تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية، أي الاقتراض، إلا للضرورة. وتوقع الجبالي أن «تمكن الشفافية والحوكمة الرشيدة من تحسين تغطية الموارد الجبائية والجمركية»، مشيراً إلى أن عهد التدخل (الذي كان سائداً سابقاً) والتحايل وسلب الأموال، المتأتية من الجباية والأداءات الجمركية، قد انتهى (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/ ١/ ٢٠١٢).

ـ أفادت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) أن عوائد دولها الأعضاء ارتفعت خلال ٢٠١١ بنسبة ٣٨ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٠ لتصل بحسب التقديرات الأولية

إلى نحو ٦٢٥ مليار دولار. وذكرت المنظمة أن هذا الارتفاع في العائدات النفطية سوف يساعد العديد من الدول الأعضاء على استكمال تنفيذ الكثير من مشاريعها المرسومة ومواصلة رصد المزيد من الاستثمارات لتمويل الخطط الصناعية والاقتصادية والاجتماعية. وأضافت أن عام ٢٠١١ كان عاماً جيداً بالنسبة إلى العديد من دول أوابك، نظراً إلى أن إجمالي النفط الخام المنتج خلال عام ٢٠١١ بلغ نحو ٢٢ مليون برميل يومياً، بينما لم يتجاوز الاستهلاك ما مقداره ٦ ملايين برميل يومياً وهو ما رفع الحجم المصدر منه إلى نحو ٧٣ بالمئة من المنتج(**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٥/ ١/ ٢٠١٢).

ـ أعربت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن قناعتها ببقاء اليونان داخل منطقة اليورو رغم المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي تتعرض لها، ورفضها نقل سيادتها بشأن الميزانية إلى مستوى أوروبي بعض الوقت. وأكدت ميركل أن التخلي عن العملة الأوروبية لن يتم في عهدها أبداً، مشيرة إلى أنه في حال إخفاق اليورو كعملة ستخفق أوروبا كلها كفكرة. وذكرت الأنباء أن الجهات الدائنة لليونان في القطاع الخاص يجرون محادثات مع الحكومة اليونانية حول إلغاء ١٠٠ مليار يورو من الديون المترتبة على اليونان (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/ ١/ ٢٠١٢).

ـ أعلن مؤسس منتدى دافوس الاقتصادي كلاوس شواب أن الرأسمالية في شكلها التقليدي لم تعد قابلة للاستمرار وأن الاقتصاديات القائدة في العالم المثقلة بالديون فشلت في استيعاب دروس الأزمة المالية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وأن المجتمعات تواجه مخاطر الفقد الكامل لثقة الأجيال في غد أفضل. . . فيصبح البحث ملح عن أنماط جديدة للعمل وأطواق جديدة لإنقاذ النظام الرأسمالي (**الإعمار والاقتصاد**، العدد ٢٧٢، ٣١/ ١/ ٢٠١٢).

شباط/ فبراير ٢٠١٢

ـ أكد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «إعمار مدينة الملك عبد الله الاقتصادية» فهد الرشيد أهمية تناغم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتنميتها، لإنجاح تجربة المدينة الاقتصادية في السعودية. وأوضح أن مدينة الملك عبد الله الاقتصادية تشهد تطورات مهمة هذا العام، مع توقع افتتاح أوائل مصانع الشركات الدولية الضخمة. ومع افتتاح المصانع، يأتي الموظفون ويسكنون مع عائلاتهم في المدينة التي من المتوقع أن تفتتح أول مدرسة فيها هذا العام. وشدّد على أن تقديم فرص العمل والدعم للشباب يساعد في النهاية على نمو المنطقة، وأن النمو الاقتصادي يعتمد على النمو الاجتماعي وتوفير البيئة التنظيمية السليمة، مؤكداً نجاح السعودية في تجربة المدن الاقتصادية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٢/ ٢٠١٢).

ـ أفاد صندوق النقد الدولي أن الجزائر حققت نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ تصل نسبته إلى ٢,٥ بالمئة، متوقعاً أن يستمر النمو في الناتج المحلي خلال العام ٢٠١٢ بنسبة ٣,٥ بالمئة (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (ميس)، نيقوسيا، العدد ٦، ٦/ ٢/ ٢٠١٢).

ـ قدّم البنك الدولي قرضاً للأردن قيمته ٢٥٠ مليون دولار لتطوير إدارة القروض وخدمة سياسات التنمية في البلاد بموجب معايير الشفافية والمحاسبة (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (ميس)، نيقوسيا، العدد ٦، ٦/ ٢/ ٢٠١٢).

ـ جدد الاتحاد الأوروبي التزامه بدعم المسار الديمقراطي في تونس من خلال تقديم دعم مالي بقيمة ٤٠٠ مليون يورو في شكل دفعات تستمر حتى نهاية ٢٠١٣، وذلك لفائدة الإصلاحات الجارية لمؤسسات الأمن والقضاء والإعلام. ويشمل الدعم المالي تفعيل برنامج العدالة الانتقالية، والتي عنونتها الحكومة التونسية المنتخبة برئاسة حمادي الجبالي «المساءلة والإنصاف والمسامحة» أي التحقيق في التجاوزات والجرائم، وإنصاف الضحايا، وتجاوز آلام الماضي بالمصالحة الوطنية الشاملة. وكان الجبالي اتفق مع الجانب الأوروبي على إنشاء مجلس أعمال تونسي ـ أوروبي مشترك واستئناف المفاوضات حول تحرير تبادل المواد الزراعية بين الجانبين. ووفقاً للجبالي فإن الجانبين اتفقا على «فتح مفاوضات من أجل إبرام اتفاق تبادل حر وشامل بين تونس والاتحاد الأوروبي ودمج الاقتصاد التونسي تدريجياً في السوق الداخلية الأوروبية من أجل إقامة منطقة اقتصادية مشتركة، وإعطاء أولوية لاسترجاع الأموال التونسية المنهوبة والمهربة والمجمدة في عدد من الدول الأوروبية. وحثّ الجبالي الأطراف الأوروبية على تفهم الأوضاع الاقتصادية لتونس وتقديم الدعم العاجل لها من أجل تجاوز الصعوبات التي تمر بها، وخاصة معضلة البطالة حيث يقدر عدد العاطلين بـ ٨٠٠ ألف عاطل عن العمل ثلثهم من حملة الشهادات العليا، لا سيما أن تونس قد وقّعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٦ وتعمل الحكومة الجديدة على تفعيلها وتطويرها (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٠/ ٢/ ٢٠١٢).

ـ أعلنت قطر وكوريا الجنوبية توقيع اتفاقية لشراء الغاز القطري الطبيعي المسال لمدة عشرين سنة بواقع مليوني طن سنوياً (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٠/ ٢/ ٢٠١٢).

ـ أجرت الحكومة المصرية في القاهرة مباحثات مع وفد من الاتحاد الأوروبي تركزت على شرح الأوضاع الاقتصادية في مصر. وقد أكدت الحكومة المصرية أن مصر لا تمر بأزمة هيكلية في الاقتصاد لأن الاقتصاد المصري هو اقتصاد متنوع صناعي وزراعي وخدمي، موضحة أن أزمة الاقتصاد حالياً هي أزمة سيولة وقتية تتعلق بعجز الموازنة الذي زاد تأثيره نتيجة تراجع ايرادات الدولة في عدة مجالات، حيث تراجعت الصادرات والاستثمارات وتراجع حجم التشغيل نتيجة توقف العمل في الكثير من القطاعات (**الأهرام**، القاهرة، ١٢/ ٢/ ٢٠١٢).

ـ أعلنت شركة طيران الخليج، الناقلة الوطنية لمملكة البحرين، التي تواجه مشاكل مالية وخسائر تشغيلية عن إيقاف خدماتها إلى أربع محطات في شبكتها العالمية من بينها دمشق وأثينا، ومدينة ميلان الإيطالية وكذلك إيقاف الرحلات المتجهة إلى العاصمة الماليزية كوالالمبور.وكانت الشركة قد أعلنت عن إيقاف رحلاتها إلى كل من عنتيبي وجنيف في وقت سابق من هذا الشهر، وبررت الشركة الخطوات التي اتخذتها بتقليص محطاتها الدولية، بأنه يأتي في إطار سعيها إلى مواجهة التحديات الاقتصادية التي عانتها في الآونة الأخيرة، وكذلك الأوضاع السياسية والمحلية والإقليمية الراهنة وارتفاع أسعار الوقود وانخفاض عدد المسافرين (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ٢/ ٢٠١٢).

ـ توقّع صندوق النقد الدولي أن يسجل النمو في الناتج المحلي الإجمالي اللبناني نسبة ٣,٥ بالمئة في العام٢٠١٢ بعد أن سجل نسبة ١,٥ بالمئة في العام ٢٠١١ وهي أدنى مستوى له

نتيجة الآداء السياسي المتعثر في البلاد، وعدم الاستقرار في المنطقة، وبخاصة تطور الأحداث في سورية، التي تنعكس سلباً على الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (ميس)، نيقوسيا، العدد ٩، ٢٧/ ٢/ ٢٠١٢).

ـ توقع تقرير متخصص حول أداء الأسواق سريعة النمو أن يدخل أكثر من ١٥ مليون شاب أسواق العمل في قطر والإمارات والسعودية ومصر خلال العقد المقبل، معتبراً أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بتركيبة سكانية شابة وعمالة سريعة النمو، مما يجعل من استحداث فرص العمل وتطوير الاقتصاد غير النفطي أهم التحديات التي تواجهها دول المنطقة. وقال بسام حاج، رئيس أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشركة «إرنست ويونغ» المصدرة لهذا التقرير : «من المتوقع أن يبلغ المعدل السنوي لنمو العمالة في دول المنطقة خلال الأعوام العشرة المقبلة نحو ٢ بالمئة سنوياً.. وفي الوقت الذي يعزز فيه نمو حجم العمالة آفاق النمو في المنطقة، إلا أن استحداث فرص العمل لهذا الجيل الجديد من العمالة سوف يشكل أحد أهم التطورات الاقتصادية التي ستشهدها المنطقة» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/ ٢/ ٢٠١٢).

آذار/ مارس ٢٠١٢

ـ وافق مجلس الوزراء العراقي على منح شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة المصرية عقداً بقيمة ٣٦٣ مليون دولار لإنشاء محطة كهرباء بيجي الغازية بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط، على أن يتم الانتهاء من المشروع في غضون ٢١ شهراً. وتسعى الشركة المصرية إحدى أكبر شركات الإنشاء والتعمير في الوطن العربي إلى التوسع في السوق العراقية، خاصة أن البلاد تستهدف إنفاق أموال ضخمة لإعادة أعمارها بعدما تضررت من الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٣/ ٢٠١٢).

ـ أكد وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري أن اقتصاد بلاده سجل نمواً في العام ٢٠١١ بنسبة ٣,٣ بالمئة وهو ما يقل عن توقعات المحللين، رغم أنه يزيد عن النمو المسجل في العام ٢٠١٠.وكان محللون قد توقعوا في كانون الأول/ ديسمبر الماضي أن يناهز نمو الإمارات٣,٩ بالمئة في العام ٢٠١١ بعدما بلغ ٤,١ بالمئة عام ٢٠١٠. وسبق لوزير الاقتصاد الإماراتي أن أعلن في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي أن أزمة الديون في أوروبا وضعف الاقتصاد الأمريكي قد يهبطان بنمو البلاد إلى قرابة ٣ بالمئة في ٢٠١١. وقد ينخفض نمو الاقتصاد الإماراتي إلى ٢,٥ بالمئة في العام ٢٠١٢، وذلك لأسباب عدة، أبرزها أزمة منطقة اليورو وتباطؤ النمو العالمي، وعدم توقع ارتفاع إنتاج النفط مقارنة بالحجم المسجل في ٢٠١١. وقد تعافت الإمارات بشكل تدريجي من أزمة ديون شركات دبي عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بفضل ارتفاع أسعار النفط عالمياً وتزايد التبادل التجاري مع آسيا، إلا أن قروض البنوك والقطاع العقاري ما زالت في حالة ضعف (**الجزيرة نت**، ١١/ ٣/ ٢٠١٢).

ـ ذكرت الأنباء أن السلطات السورية تروج لقرار سيطبق خلال فترة قريبة جداً لمواجهة الحرب على الليرة السورية التي فقدت نصف قيمتها تقريباً، يقضي بتوزيع أوراق نقدية جديدة، انتهى العمل من طباعتها، واستبدال الأوراق النقدية السورية المتداولة بها، على أن تقتصر على المقيمين داخل سورية، ما يترك كميات العملة الموجودة في

الخارج في خزائنها وبلا أي قيمة. ومن المفترض بحسب الخطة، أن يُعطى السوريون مهلة ثلاثة أيام للقيام بعملية التبديل هذه، على أن يحتاج تبديل أي مبلغ من المال فوق الـ ١٠ آلاف ليرة سورية إلى موافقة خاصة. وإلى جانب هذه الخطوات، يتلقى الحكم في سورية دعماً قوياً من إيران والعراق. وقد دخلت روسيا والصين على الخط، حيث تقدم موسكو سيولة نقدية على شكل قروض، فيما تعهدت بكين شراء كل الإنتاج السوري من القطن.وكان حاكم مصرف سورية المركزي، أديب ميالة، قال في تصريحات صحافية إن المصرف المركزي سيكون اللاعب الأساسي في سعر الصرف، وسيتدخل في الوقت المناسب ووفق ما يتناسب مع الظروف المحيطة لكي يكون ذلك أكثر جدوى. وجاء إعلان السلطات المالية نيتها التدخل بقوة لتثبيت سعر الصرف بالتزامن مع توقيف عدد كبير من المضاربين بالعملة، حيث وصف مصدر مطلع بعضهم بالمتمولين من جهة خارجية بغية الإضرار بالليرة السورية، في وقت لم يقم فيه المصرف المركزي بضخ أي كمية من العملة الصعبة في الأسواق، الأمر الذي اعتبره خبير مالي تأكيداً لحصول مضاربات بالعملة رفعت السعر بعيداً عن آلية العرض والطلب (**الأخبار**، بيروت، ١٤/ ٣/ ٢٠١٢).

ـ أعلنت الحكومة العراقية أنها أقرت خطة طوارئ لتصدير النفط تحسباً لإغلاق مضيق هرمز، مؤكدة أن إغلاق المضيق سيؤدي إلى إيقاف صادرات العراق النفطية من المناطق الجنوبية البالغة ١,٧ مليون برميل يومياً بشكل كامل. وقال المتحدث باسم الحكومة العراقية، علي الدباغ، «إن مجلس الوزراء وافق على خطة على الأمدين المتوسط والقصير، تمثلت بزيادة طاقة الضخ وتنشيط التصدير عن طريق ميناء جيهان التركي، وكذلك زيادة عدد الصهاريج الناقلة للنفط بالطريق البري والمباشرة وبشكل عاجل بصيانة وتشغيل خطوط نقل النفط الحالية وإعادتها إلى الاستخدام وبطاقاتها القصوى. أما على الأمد البعيد فقد تم الاقتراح بتأمين التصدير عن طريق خطي النقل السوري (ميناء بانياس) واللبناني (ميناء طرابلس) والعمل على إنشاء خط تصديري ناقل عن طريق الأردن (ميناء العقبة) بطريقة الاستثمار، وكذلك العمل على تشغيل (خط ينبع) عن طريق السعودية في حال حسم القضايا العالقة بين البلدين (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢).

ـ دعت الدول الخمس الناشئة التي تشكل مجموعة «بريكس» وتضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا وتمثل ٤٠ بالمئة من مجموع سكان العالم خلال قمة في نيودلهي، إلى إنشاء مصرف جديد للتنمية يواجه المؤسسات المالية الغربية (**النهار**، بيروت، ٣٠/ ٣/ ٢٠١٢).

ـ انتهت وزارة المالية والاقتصاد الوطني السودانية، مؤخراً، من إعداد برنامج اقتصادي يعتبر جزءاً أساسياً من الخطة الخمسية للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، يهدف إلى احتواء انعكاسات انفصال جنوب السودان عن شماله، وذلك من خلال تأكيد الاعتماد على سياسة التحرير الاقتصادي، كمنهج للسياسة الاقتصادية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣١/ ٣/ ٢٠١٢).